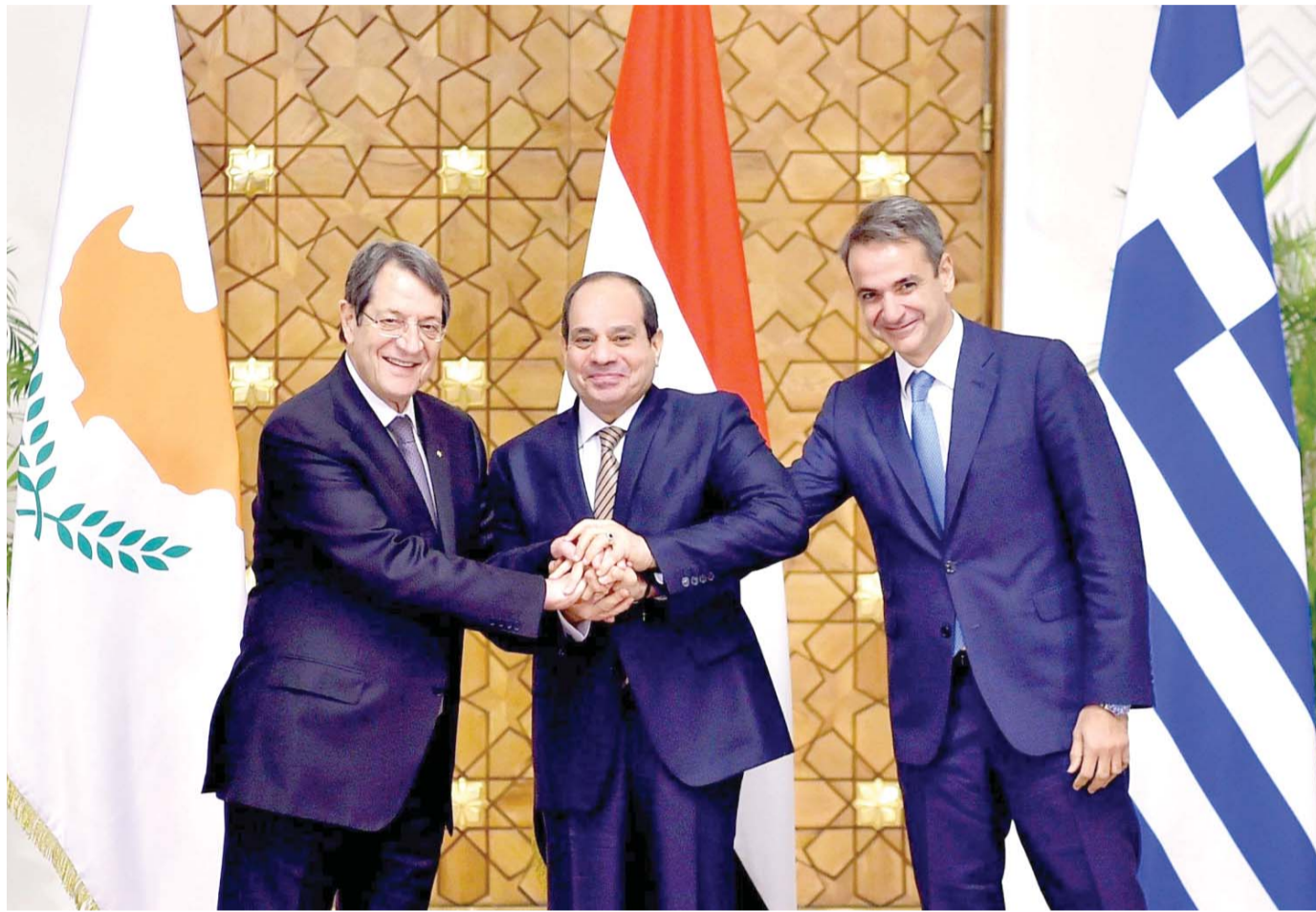


قمة مصرية يونانية قبرصية لمواجهة الأطماع التركية

دعم عالمي لجبهة التصدي لانتهاكات أنقرة لحقول الغاز القبرصية



مور ثلاثي للتصدي للتجاوزات التركية

أردوغان إلى أوراق سياسية واقتصادية لتجنب المزيد من الضغوط على اقتصاد بلاده الذي يمر بمرحلة حرجية. وأوضح الباحث التركي، محمد عبده الله، لـ "العرب"، أن أردوغان يستغل القضايا المتنازعة عليها لابتزاز الدول ومحاولة إخضاعها لسياساته. وأضاف "أردوغان يتغذى على الأزمات ويحاول استغلالها في استفزاز المخاطبين والحصول على النتائج التي يرغب فيها".

ولفت عبده الله إلى أنها على الصعيد الخارجي لم تجلب سوى الكوارث، لأن التهديدات لا تجدي نفعا، ودول عديدة باتت تعارض تصرفاته وتعتبرها مهددة لأمن واستقرار المنطقة، وبينها التنقيب عن الغاز على السواحل القبرصية.

مخاوف في نوايا تركيا في مسألة الحفر في المياه الإقليمية القبرصية، وتحديدًا الكتلة رقم 7 في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وهذه الإجراءات الأحادية تزيد من التوتر، ويمكن أن تؤثر على فرص الاستثمار الجاد".

لكنه أضاف لـ "العرب" أن لدى منتدى المتوسط "فرصة للاستفادة من رغبة تركيا وسياساتها المعادية لدول كبرى، بما يوجد الية فعالة ومنفتحة وراعية لمحاولات انتهاك القانون الدولي في مجال التنقيب والحدود البحرية".

ويربط اقتصاديون التحركات التركية الأخيرة في شرق المتوسط مع العجلة العسكرية في شمال شرق سوريا بشأن "المنطقة الآمنة"، خاصة مع تحول مواقف الرئيس رجب طيب

فيها إيطاليا وإسرائيل وفلسطين وفرنسا والولايات المتحدة والأردن والاتحاد الأوروبي، بجانب مصر واليونان وقبرص، واتفقوا على ضرورة حماية حقوق الأعضاء بالكامل في مواردهم الطبيعية وفقا للقانون الدولي. وكشفت مصادر مصرية لـ "العرب"، أن هذه الخطوة مثلت تطورا نوعيا في التعاون الإقليمي، ووفرت "شبكة قوية وغير مسبوق في منطقة شرق المتوسط، قادرة على حماية حقوق حقول الغاز في المنطقة من أي انتهاكات، لأن المصالح التي تجمع دول المنتدى تفرض التكاتف لحماية أعضائه، والتصدي لأي دولة تحاول تجاوز حدودها".

وقال أيمن سمير، الخبير المصري في الشؤون الإقليمية، إن "القاهرة لديها

الأحادية، ووعدها بـ قاس حال تمادي أنقرة في انتهاكاتهما للحقوق القبرصية. ويقول متابعون إن أهمية هذه القمة تأتي كونها متزامنة مع ظهور كتل دولي صاعد ضد الحركات التركية في المنطقة، الأمر الذي جعل المنتدى جبهة لتفويض كل الأطماع في مكان الطاقة في تلك المنطقة.

وجاءت محاولة التنقيب التركية الأخيرة قريبة من حقل جلاوكوس-1، الذي يبعد 70 كيلومترا عن السواحل القبرصية، ما يمثل انتهاكا واضحا لحقوق الامتياز التي حصلت عليها شركتي إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية. وعززت اجتماعات منتدى الشرق المتوسط في يوليو الماضي بالقاهرة من فرص توسيع أطر التعاون، حيث شاركت

عززت القمة السابعة لحوار الطاقة بين مصر واليونان وقبرص جبهة التصدي لأطماع تركيا في موارد النفط والغاز في شرق البحر المتوسط، والتي تتلقى دعما عالميا للتكوين لمواجهة انتهاكات أنقرة للمياه الإقليمية القبرصية.

محمود زكي
صحافي مصري

ويقول محللون إن اكتشاف شركة إسسون موبيل، عملاق الطاقة الأميركي، في فبراير الماضي احتياطات كبيرة للغاز الطبيعي في البلوك رقم 10 المتحصدة كلاعب مهم في غاز شرق المتوسط.

وكرست القمة نجاح التكتل الذي سعت إليه الدول الثلاث منذ 2014 لحماية شرق المتوسط عبر تشكيل جدار متعدد الأقطاب لمواجهة كل تصرفات خارجة عن القوانين الدولية المنظمة لعمليات التنقيب عن الموارد الطبيعية، وبدت كأنها موجبة أصلا لردع أنقرة، وتوصيل رسالة بأن تصرفاتها السلبية لن يتم السكوت عنها.

ووصف وزير الخارجية القبرصي نيكوس كريستودوليدس استفزازات تركيا المستمرة بـ "الغفلة الشاذة في شرق المتوسط".

وقال إن "تركيا تتبع سياسة البوارج الحربية، ما يمثل انتهاكا للقانون الدولي ويأتي على حساب مصالح دول المنطقة بأسرها".

وجاءت القمة، الثالثة بالمنطقة التركية "غير المسؤولة التي تعد اعتداء صارخا على السيادة القبرصية"، وطالبوا بضرورة تكاتف المجتمع الدولي من أجل التعاون في حماية حقوق الطاقة والغاز بالمنطقة.

وأصبحت الدول الثلاث تقف على أرض أكثر صلابة في مواجهة الانتهاكات التركية، إذ نجح قادتها في تقريب الرؤى وتجسير الهوة على مدار السنوات الماضية، تحت مظلة توفير الحماية الاقتصادية والسياسية والعسكرية اللازمة لشرق المتوسط.

وقد تبع ذلك تشكيل منتدى جامع يضم الدول المعنية بالغاز في هذه المنطقة، وبدأت الولايات المتحدة تشارك في فعاليات.

ومنح انخراط واشنطن مؤخرا بصفة مراقب في المنتدى الدول المعنية مباشرة بغاز شرق المتوسط ميزة نسبية كبيرة، قد تضيء صيغة استراتيجية على تحركات دوله الرئيسية.



أيمن سمير
تصرفات تركيا في سواحل قبرص تؤثر على فرص الاستثمار

محمد عبده الله
سياسات أردوغان الخارجية لم تجلب لأنقرة سوى الكوارث

طريق حرير أوروبي لمنافسة الصين في قارة أفريقيا

بروكسل - تزايدت المؤشرات على عزم الاتحاد الأوروبي دخول السباق العالمي إلى قارة أفريقيا بهدف اللحاق بركب القوى الاقتصادية الكبرى الناشئة هناك. ويدرس الاتحاد الأوروبي حاليا مقترحا لإطلاق مبادرة تنمية في قارة أفريقيا على غرار مبادرة الحزام والطريق التنموية الصينية التي تشمل العشرات من الدول في مختلف أنحاء العالم.

ويناقد الأوروبيون مقترحا بإنشاء مؤسسة واحدة تكون مسؤولة عن إدارة كافة المساعدات الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد لدول أفريقيا.

ومن المقرر طرح الاقتراح على وزراء مالية الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعهم في وقت لاحق من الأسبوع الحالي. ويقضي الاقتراح بإنشاء بنك أوروبي للمناخ والتنمية المستدامة ويتولى التنسيق بين مختلف الأنشطة التي يمولها الاتحاد الأوروبي في أفريقيا.

وأشار التقرير الخاص بالاقتراح إلى النمو السكاني السريع في أفريقيا، والذي سيكون سببا في زيادة معدلات الهجرة غير المشروعة والعشوائية إلى أوروبا خلال السنوات المقبلة.

ويرى خبراء أن أفريقيا ستكون قبلة المستثمرين خلال السنوات المقبلة بفضل الفرص الكبيرة التي تعد بها القارة العظيمة لجميع أنواع الاستثمارات. ويؤكدون أن الخطوة تشكل نقطة تدارك بالنسبة لكبر قوة اقتصادية في أوروبا في مجال التعاون الاقتصادي متعدد الجوانب في القارة.

لكن البعض يشكك بقدرة الأوروبيين على منافسة الصين، التي رصدت 60 مليار دولار لضخها في دول أفريقيا.

تونس تعجز عن ردع لوبيات تهريب السجائر



اختفاء أصناف عديدة من السوق الرسمية سمح لتجار بزيادة أسعار أنواع أخرى بنحو 20 بالمائة

سجائر لا تستجيب للمواصفات الدولية. وتشير التقديرات إلى حوالي 25 مليون علبة سجائر مهريية تدخل الأسواق شهريا، ما يعني 300 مليون علبة مهريية سنويا، الأمر الذي يكبد قطاع صناعة السجائر خسارة تتجاوز 250 مليون دولار.

وتظهر بيانات لوزارة التجارة والصناعة أن تونس تسببت ذلك المبلغ في 2015 وحده، وأشارت إلى أن التجارة الموازية في هذا القطاع تشكل نحو 40 بالمائة.

ويشكك خبراء في تلك الأرقام، لاسيما مع استمرار بيع السجائر المهريية على قارعة الطريق بشكل مفرط وعدم وجود إرادة قوية لإنهاء هذه الفوضى التجارية.

وكانت شركة بريتش أميركان توباكو البريطانية قد كشفت في دراسة قبل أربع سنوات أن تهريب السجائر يكلف الاقتصاد التونسي أكثر من نصف مليار دولار سنويا، حيث يتم استغلالها من قبل عصابات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية.

وتكافح الجمارك للتصدي للمهربين، لكن جهودها تبدو غير كافية خاصة بعد أن أعلنت عن إحصائيات تظهر أنه تم حجز بما قيمته 6.33 مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري. ويؤكد عادل الجديد، رئيس وحدة الاتصال في الإدارة العامة للديوانة، أنه تم حجز 70 بالمائة من السجائر المهريية بولايتي مدنين وتطاوين جنوب البلاد،

تصاعد الجدل في تونس بشأن اتساع تجارة السجائر في السوق السوداء واختفاء أنواع من السوق الرسمية، بعد تبخر الوعود الحكومية بمحاصرة لوبيات التهريب والاحتكار وإنقاذ الشركات المحلية، التي تترنح على حافة الانهيار.

رياض بوغزة
صحافي تونسي

ولاحظت "العرب" اختفاء العديد من أصناف السجائر وارتفاع الأسعار لدى التجار الرسميين بنحو 20 بالمائة تقريبا للأنواع المستوردة، في حين تتراوح الزيادة بين 10 و15 بالمائة للعلامات التجارية محلية الصنع.

وتدحض هذه الوضعية، التي تفاقم منذ 2011 بشكل كبير كافة تاكيدات السلطات بأن الأمور تحت السيطرة، خاصة بعد أن استنزفت هذه التجارة ملايين الدولارات كانت يفترض أن تذهب إلى خزانة الدولة.

لكن المدير العام للإدارة العامة للديوانة (الجمارك)، يوسف الزواغي، يؤكد أن بلاده تسعى بكل الطرق والوسائل إلى مكافحة التهديدات الناجمة عن التهريب عموما، وتهريب السجائر على وجه التحديد.

والحققت تجارة السجائر المهريية ضرا كبيرا بالصناعة المحلية، وأدت إلى تضائل حجم الإنتاج لمستويات قياسية أدخل الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد الحكومية والشركات الأخرى في أزمة خانقة.

وتتسبب الوكالة المملوكة للدولة صعوبات مادية كبيرة يرحب أنها قد تؤثر على مستقبلها، وبيات وجودها مهددا بعد أن عجزت إدارتها عن إيجاد حلول لإنقاذ الصناعة المحلية من التدهور وتصريف كميات السجائر.

وتؤدي ظاهرة تهريب السجائر إلى ارتفاع الأداء على القيمة المضافة وزيادة نفقات الصحة العامة، جراء استهلاك

تونس - سلط غياب أنواع أصلية من السجائر في السوق الرسمية التونسية خلال الأسابيع القليلة الأخيرة الضوء مرة أخرى على لوبيات التهريب والاحتكار، التي باتت تحتكم الأول في مزاج التونسيين.

ويقدم ازدهار بيع السجائر في الأسواق الموازية وانتشار مستودعات التخزين في الأحياء الشعبية دليلًا على عجز الجهات الرقابية في مواجهة ظاهرة التهريب.

وغير بعيد عن شارع الحبيب بورقيبة، المعلم الرئيسي للعاصمة، يظهر بائعو السجائر المهريية وهم منتشرون بين الشوارع الفرعية، وسط غياب مصالح الشرطة البلدية أحيانا.

ويستنكر خبراء استمرار هذا الأمر، لأن عملية الإنتاج في القطاع هي حكر على الدولة، وأن المنتجات مسخرة ومحددة مسبقا من وزارة المالية، وأن تجارتهم خارج القانون تستنزف إيرادات الموازنة العامة للدولة.

ولمواجهة منافسيهم في السوق السوداء، اضطر البعض من تجار السوق الرسمية إلى مخالفة القوانين من خلال اللجوء إلى رفع الأسعار من تلقاء أنفسهم، وهو ما تسبب بتدهور المستهلكين.